مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥١٣

الخميس، ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، الساعة ١٧/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد كوفاندا	(الجمهورية التشيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد غراف زو رانتزو
	اندونيسيا	السيد ويبيسونو
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد لغوايلا
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عـُمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مرتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غنيم

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ١٣ من القرار ٩٥٤ (١٩٩٤) (S/1995/231)

95-85258

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/١٠.

تأبين ضحايا الإبادة الجماعية في رواندا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بمناسبة الذكرى الأولى للمأساة التي ألمت برواندا وهزت العالم، أود، نيابة عن أعضاء المجلس، أن أعرب عن أعمق المواساة والتعازي لمن بقوا على قيد الحياة بعد المذبحة الرواندية. ويأمل أعضاء المجلس أن تحقق رواندا وشعبها، بمساعدة المجتمع الدولي، السلم والاستقرار الدائمين.

أدعو أعضاء المجلس للوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة في ذكرى الذين فقدوا أرواحهم خلال المذبحة.

وقف أعضاء مجلس الأمن والتزموا الصمت لمدة دقيقة.

الاعراب عن الشكر للرئيس السابق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حيث أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد لي جاوشنغ، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، على الخدمات التي أداها أثناء رئاسته مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وأنا واثق بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس إذ أعرب عن التقدير العميق للسفير لي لمهارته الدبلوماسية وكياسته الدائمة اللتين أدار بهما أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ١٣ من القرار ٩٥٤ (١٩٩٤) (S/1995/231)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل اليه خلال مشاوراته السابقة.

أمام أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال المقدم عملا بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٩٥٤ (١٩٩٤)، الوثيقة S/1995/231.

في أعقاب المشاورات فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالادلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس.

"نظر مجلس الأمن بعناية في تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/231)، وينوه بالنجاح في الانتهاء من سحب قوات عملية الأمم المتحدة الثانية من الصومال. ويعرب عن تقديره للحكومات والوكالات التي وفرت أفرادا ومساعدة إنسانية وغير ذلك من الدعم لعملية حفظ السلام في الصومال، بما في ذلك الحكومات التي اشتركت في العملية المتعددة الجنسيات المتصلة بانسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال. ويشيد على وجه الخصوص بذكرى جميع الأفراد الذين ضحوا بأرواحهم في هذه الخدمة.

"ويشدد مجلس الأمن على أن التدخل الذي قامت به، في الوقت المناسب، عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والمساعدة الإنسانية المقدمة الى الصومال، قد ساعدا على إنقاذ كثير من الأرواح والممتلكات، وتخفيف المعاناة عموما، والمساهمة في السعي الى إقرار السلم في الصومال. ويشير المجلس إلى أنه، طوال السنوات الثلاث الماضية، بذلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جهودا كبيرة لإعادة السلم والاستقرار، وتسهيل عودة المجتمع المدني إلى الظهور. ومع ذلك فقد كان من شأن استمرار الافتقار إلى التقدم في عملية السلم وفي المصالحة الوطنية، ولا سيما الافتقار إلى التعاون الكافي من جانب الأطراف الصومالية إزاء المسائل الأمنية، أن أدى الى تقويض أهداف الأمم المتحدة في الصومال ومنع مواصلة ولاية

عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ما بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥.

"ويعتقد المجلس أن عملية الصومال تعود بدروس هامة يلزم تعلمها بشأن النظرية والتطبيق فيما يتعلق بصنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم.

"وما زال مجلس الأمن مقتنعا بأن توفر نهج ممّثل يستند إلى قاعدة عريضة بحق تجاه المصالحة هو وحده الذي سيحقق تسوية سياسية دائمة وعودة المجتمع المدني إلى الظهور في الصومال. ويؤكد المجلس من جديد، على أساس تجربته في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، أن شعب الصومال يتحمل المسؤولية، في نهاية المطاف، عن تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة السلم الى الصومال. وكل ما يستطيعه المجتمع الدولي هو أن ييسر العملية ويشجعها ويساعدها، فليس بوسعه أن يحاول فرض حل معين عليها. لذلك فإن المجلس يطلب الى الأطراف الصومالية السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية، والإنعاش والتعمير حرصا على مصلحة السلم والأمن والتنمية.

"ويلاحظ مجلس الأمن الاتفاقات الأخيرة التي تم التوصل إليها بين الفصائل في مقديشيو، ولا سيما بشأن السيطرة على مرافق الميناء البحري والمطار. وهو يعرب عن الأمل في أن يكون هذا التطور المشجع بمثابة بادرة تنم عن روح جديدة من التعاون بين الفصائل وأن يؤدي الى مزيد من التقدم سعيا الى إقرار سلم دائم في الصومال.

"ويؤيد مجلس الأمن رأي الأمين العام بأن الأمم المتحدة لا ينبغي لها عدم التخلي عن الصومال بل مواصلة تقديم المساعدة الى الشعب الصومالي في التوصل الى تسوية سياسية بشرط أن يبدي الصوماليون أنفسهم ميلا للحل السلمي للصراع وللتعاون مع المجتمع الدولي. وهو يرحب بما اعتزمه الأمين العام من مواصلة إيفاد بعثة سياسية صغيرة، إذا شاءت الأطراف الصومالية ذلك، لمساعدتها على التلاقي في مصالحة وطنية، ويتطلع إلى التقرير الذي أوضح الأمين العام أنه سيقدمه بشأن هذه المسألة. ويرى المجلس أنه من الضروري أن تعرب الأطراف الصومالية بوضوح عن قبولها لتلك المساعدة وعن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة. ويحث المجلس على التعاون الوثيق في هذه الجهود بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وعلى وجه الخصوص منظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فضلا عن حكومات البلدان المجاورة ويرى المجلس أن من الضروري أن

تعرب الأطراف الصومالية بوضوح عن قبولها لتلك المساعدة وعن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة.

"ويعترف مجلس الأمن بأن المساعدة الإنسانية في الصومال هي عنصر هام في الجهد الرامي إلى إعادة إقرار السلم والأمن في البلد. ولذلك فمن المهم إدامة الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة في الصومال وتشجيع المنظمات غير الحكومية على أن تحذو حذوها، إلا أن مقدرتها على القيام بذلك ستتوقف على درجة التعاون والأمن التي تتيحها الأطراف الصومالية. ويرحب المجلس بالاستعداد الذي أبدته الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية لمواصلة توفير المساعدات المقدمة للإنعاش والتعمير في المناطق التي يضمن الصوماليون فيها الأمن. ويشدد المجلس على أن إيجاد بيئة مستقرة وآمنة لمدة طويلة في جميع أنحاء البلد سيكون أمرا حيويا لاستئناف النشاط على نطاق واسع في هذه الميادين.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامات الدول بالتنفيذ الكامل للحظر المفروض، بموجب الفقرة ٥ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية المرسلة إلى الصومال، ويدعو الدول، ولا سيما الدول المجاورة، الى الامتناع عن الإجراءات التي يمكن أن تؤدي الى تفاقم حالة الصراع في الصومال.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة في الصومال وأن يبقي المجلس على علم بالتطورات. وستبقى هذه المسألة قيد نظر المجلس".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1995/15.

بهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠